

مذكرة تفاهم

بين المجلس القضائي الأردني
والجامعة الأردنية / كلية الحقوق

ممثلين بـ

رئيس المجلس القضائي

و

رئيس الجامعة الأردنية

عمان - في

2023 / 3 / 28



CR

6



الفريق الأول: المجلس القضائي، يمثله لغايات هذه المذكرة رئيس المجلس القضائي أو من ينوب عنه أو يفوضه بالتوقيع عنه، وعنوانه: شارع الملك الحسين / قرب البنك المركزي (يشار إليها فيما يلي "الفريق الأول").

الفريق الثاني: الجامعة الأردنية/ كلية الحقوق، وعنوانها: عمان - الجبيهة، شارع الملكة رانيا العبدالله، يمثلها لغايات هذه المذكرة الأستاذ الدكتور نذير عبيدات / رئيس الجامعة (يشار إليها فيما يلي "الفريق الثاني").

يشار إلى "الفريق الأول" و"الفريق الثاني" مجتمعين فيما يلي في هذه المذكرة بـ"الفرقين" أو "الفرقيان"، ويشار إلى كل مهما منفردًا بـ"الفريق" و/أو "فريق".

إن الفريق الأول يمثل السلطة القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية.

إن الفريق الثاني هو جامعة رسمية أردنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وبالاستقلال المالي والإداري، ومحتملة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

وحيث يرغب الفريق الثاني بتوسيق أو اصر التعاون مع الفريق الأول لغايات النهوض بالتعليم القانوني في المملكة الأردنية الهاشمية، وبناء شراكة راسخة ومستدامة مع الفريق الأول لربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية العملية والاستفادة من تجربة الجهاز القضائي وخبراته بما يسمى في النهوض بمستوى خريجي المهن القانونية، وحيث وافق الفريق الأول على طلب الفريق الثاني باعتباره أول مؤسسة تدريسية في المملكة الأردنية الهاشمية تطرح برنامج البكالوريوس في القانون منذ العام 1976،

وحيث يدرك الفريقان حاجة المجتمع الأردني في تحقيق التنمية بجميع أبعادها، والتواضع في نشر المعرفة القانونية والوصول إلى العدالة وتعزيز الثقة المجتمعية بقطاع القانون والعدالة، ويرغبان في التعاون فيما يبيهما في مجال المشروع الرمادي للتدريب والتأهيل العملي لطلاب كلية الحقوق لدى الفريق الثاني ونشر المعرفة القانونية في المجتمع الأردني، وحيث وافق الفريقان على التعاون فيما يبيهما بالاستناد للشروط والأحكام الواردة في هذه المذكرة.





فقد تم الاتفاق بين الفريقين على ما يلى:

المادة (الأولى) :

تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتفراً معها كوحدة واحدة لكافحة الغايات والمقاصد، ما لم تدل القراءة على غير ذلك.

المادة (الثانية) :

طرق التواصل والتلبيه

1. يسعى الفريقان منسقين لغایات متابعة تنفيذ بنود هذه المذكرة ولضمان سرعة وسهولة التواصل.

2. جميع المخاطبات الرسمية تكون بالتسليم المباشر أو عبر البريد الإلكتروني أو بالبريد المسجل أو بالفاكس أو بالرسائل النصية عبر البريد الالكتروني للشخص المعين كمنسق وتعتمد العناوين المبينة في مطلع هذه المذكرة لهذه الغاية.

المادة (الثالثة) :

مدة المذكرة

1. تكون مدة هذه المذكرة ثلاثة سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ توقيعها، تجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يبلغ أحد الفريقين الفريق الآخر بعد رغبته بتجديد هذه المذكرة قبل شهر من تاريخ انتهاءها أو من نهاية أي تجديد لها.

2. يحق لأي من الفريقين إنهاء هذه المذكرة في أي وقت باشعار يبلغ للفريق الآخر قبل أربعة أشهر من تاريخ الإنتهاء وفي حال إنهاء هذه المذكرة من قبل أي من الفريقين أو انتهاء مدتها دون تجديد فيجب عليهما اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن عدم تأثير هذا الإنتهاء على أي التزام وأنشطة قيد التنفيذ وأو التطبيق نشأ أثناء نفاذها وتبقى أحكامها واجبة التطبيق إلى حين الانتهاء منه.

يكون التبليغ الوارد في هذا البند من المخاطبات الرسمية وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (الثانية/2) من هذه المذكرة.





المادة (الرابعة) :

الالتزامات الفريقين

تفاهم الفريقان على التعاون فيما بينهما -وفقاً للتشريعات النافذة لدى الفريقين- على النحو التالي :

- 1- للفريق الأول بناء على طلب الفريق الثاني، تسمية قضاة لغايات إلقاء محاضرات تدريبية محددة في المساقات التي يطرحها الفريق الثاني في كلية الحقوق لديه بحدود (3) ساعات فعلية فصلياً لكل مادة وفق أحوال الفريق الأول.
- 2- وافق الفريق الأول على أن يقوم بترشيح وتسمية قضاة لغايات المشاركة في ندوات قانونية متخصصة وورش عمل موجهة لطلبة الفريق الثاني والجمهور والتي ينظمها الفريق الثاني، ويتم التعاون بين الفريقين لتنسيق موضوعات هذه الندوات والورش بشكل خطي ومسبق.
- 3- للفريق الأول المشاركة بإبداء الرأي في الخطط الدراسية والبرامج الأكademie الخاصة بكلية الحقوق لدى الفريق الثاني من خلال اللجنة العلمية في المعهد القضائي، بناء على تكليفها من المجلس القضائي أو ربئيس المجلس، بحيث يأخذ الفريق الثاني الملاحظات والتعديلات المقترحة من قبل الفريق الأول بعين الاعتبار، على وجه تكون معه الخطط والبرامج نوعية ومواكبة للتطور في مجال التعليم والتعلم القانوني بما يخدم جودة التعليم القانوني في المملكة.
- 4- وافق الفريق الأول على تزويذ الفريق الثاني بتقييمات مستوى الطلبة الخريجين من كلية الحقوق لدى الفريق الثاني الذين يتقدمون للمسابقات القضائية -دون ذكر الأسماء- وذلك لغايات تقييم الأداء في مكتب الجودة والتطوير لدى الفريق الثاني.

- 5- وافق الفريق الأول على إيفاد مجموعة من المسادة الفضاعة لديه في برنامج الماجستير في الملكية الفكرية عند طرحه من قبل الفريق الثاني، وفي برامج الدراسات العليا لدى الفريق الثاني عموماً، وعلى تفقة الجهة المؤفدة ولن تطبق عليه الشروط العامة والخاصة في البرنامج.





- 6- يقوم الفريق الثاني بالتنسيق مع المعهد القضائي الأردني من حيث تبادل الدعوات للمشاركة في النشاطات العلمية والمؤتمرات التي يعقدها كل من الفريقين.
- 7- يقوم الفريق الثاني بتمكين المكاتب الفنية لدى الفريق الأول من استخدام الكتب والمراجع والدراسات المتوافرة في مكتبة الفريق الثاني في مختلف مجالات الاختصاص القانوني.
- 8- وافق الفريق الأول على أن تقوم اللجنة العلمية في المعهد القضائي بناء على تكليف المجلس القضائي أو رئيس المجلس بتقديم اقتراحاته لأعضاء التدريس في كلية الحقوق لدى الفريق الثاني من مشاريع الأبحاث القانونية وتسهيل التعاون بين أعضاء هيئة التدريس لدى الفريق الثاني مع المسادة القضاة لدى الفريق الأول لإجراء البحوث العلمية القانونية المتخصصة ونشرها في المجالات القانونية المختلفة.
- 9- وافق الفريق الثاني على وضع خبراته القانونية الأكademie من خلال كادر الهيئة التدريسية لديه في مساعدة المعهد القضائي والفريق الأول عموماً، ومن بينها - دون حصر - مناقشة الأبحاث القانونية والتقييم العلمي للأبحاث والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات التعاون.
- 10- يلتزم الفريقان بالمحافظة على سرية وخصوصية المعلومات المستندة الخاصة بالفريق الآخر والتي تُعطى أو يتم تبادلها لغايات تنفيذ هذه المذكرة اذا كانت طبيعتها تتطلب ذلك .
- 11- يعمل الفريقان بروح التعاون والالتزام لتحقيق الاهداف المرجوة من هذه المذكرة ويقدمان التسهيلات اللازمة والضرورية لضمان تنفيذها.

12- من المتفق عليه بين الفريقين على أن أي طلب يقتضي معاشرة الفريق الثاني للفريق الأول يجب أن يكون مسبوقاً بمهلة لا تقل عن أربعة عشر يوماً.

المادّة (الخامسة) :

تعديل المذكورة

تراجع هذه المذكرة بصورة دورية ويتم تطويرها بما يتفق عليه الفريقين على أن يكون التعديل خطياً وينفذ من تاريخ توقيتها من الفريقين ما لم يتفق الفريقين على خلاف ذلك.

٤



المادة (السادسة) :

الالتزامات المالية

من المتفق عليه بين الفريقين أنه لا يترتب على أيٍ منهما أيٍ التزامات مالية تجاه بعضهما البعض و/أو تجاه الغير بموجب هذه المذكورة، ولا يحق لأيٍ من الفريقين مطالبة الفريق الآخر بأىٍ مبالغ جراء تنفيذ هذه المذكورة.

المادة (السابعة) :

لا يحق لأيٍ من الفريقين استخدام اسم و/أو شعاره وأو أيٍ من العلامات التجارية – إن وجدت- الخاصة بالفريق الآخر دون الحصول على موافقة خطية ومسبقة من الفريق الآخر.

المادة (الثامنة) :

ت تكون هذه المذكورة من ثمان مواد بما في ذلك هذه المادة.

تم تحرير هذه المذكورة في عمان المملكة الأردنية الهاشمية برضى وقبول الفريقين بتاريخ 28 / 3 / 2023 على نسختين متماثلتين، تحمل كل نسخة منها توقيع الفريقين، وتُعد كل نسخة منها نسخة أصلية، ويحتفظ كل من الفريقين بنسخة منها.

رئيس محكمة التمييز

رئيس المجلس القضائي

محمد الغزو

رئيس الجامعة الأردنية

